E

# الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1996/L.5/Add.32
27 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والثلاثون
٣-٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (الجزء الأول)

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد فولوديمير ي. يلتشنكو (أوكرانيا)

مسائل التنسيق

# تقرير لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٥، وتقرير المجموعة التاسعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية

١ - في الجلستين ١١ و ١٢ من جلسات اللجنة، المعقودتين في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، نظرت اللجنة في التقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٥ (E/1996/18 و Add.1)، وفي تقرير المجموعة التاسعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (E/1996/14 و Corr.1).

المناقشة

٢ - تركزت مناقشات اللجنة على عدد من المسائل، منها دور اللجنة نفسها والمسألة الوثيقة الصلة المتعلقة بالاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية، ومحفل مناقشة مستقبل الأمم المتحدة، والانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، ومكافحة إساءة استعمال المخدرات، وأداء لجنة التنسيق الإدارية لمهامها، والمسائل الإدارية.



270696 270696 96-15986

*96-15986*

٣ - وأقرت وفود عديدة بما تتمتع به لجنة التنسيق الإدارية من إمكانات في تعزيز تنسيق أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في متابعة المؤتمرات الدولية الكبرى بإنشاء فرق عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات ذات أهداف موقوتة لتنفيذ نتائج المؤتمرات.

٤ - ومن جديد، أكدت وفود عديدة بقوة دور اللجنة في توفير مشورة الخبراء إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في المسائل المتعلقة بالبرنامج والتنسيق في الأمم المتحدة، وكررت في هذا السياق الإعراب بقوة عن ضرورة تعزيز دور اللجنة.

٥ - وتساءلت وفود أخرى عن مدى فائدة اللجنة بصورتها التي تعمل بها حاليا، وانتهت إلى أنها بحاجة إلى استعراض يتناول إجراءات عملها بغية تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة.

٦ - وأكدت وفود عديدة بقوة على ضرورة ضمان تلقي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جميع الموارد اللازمة لتنفيذ برامج عملها، وحثت جميع الدول الأعضاء، ولا سيما المساهم الأكبر، على الوفاء بالتزاماتهم المالية في حينها وبالكامل ودون شروط.

٧ - وأعربت وفود عديدة عن أسفها لإلغاء الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية. كما أعربوا عن قلقهم من أن هذا القرار قد تترتب عليه آثار فيما يتعلق بدور لجنة البرنامج والتنسيق نفسها مستقبلا. ورأوا أن اللجنة هي اللجنة الحكومية الدولية الوحيدة التي توفر مشورة الخبراء إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسائل التنسيق. ورحبت وفود أخرى بقرار تعليق الاجتماعات المشتركة، وأيدت الاقتراح الداعي إلى نقل مهام التنسيق المتبقية من لجنة البرنامج والتنسيق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨ - وعند مناقشة تقرير لجنة التنسيق الإدارية، أعرب عدد من أعضاء اللجنة عن تقديرهم لما بذله الأمين العام من جهود لتنظيم محفل مناقشة مستقبل الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، أعرب عدة أعضاء آخرين عن قلقهم إزاء مفاهيم كانت محل مناقشة في المحفل، مثل المفاهيم المتصلة بالتجمعات الإقليمية، والنهوج الجديدة نحو مفاهيم الأمن، والتهديدات الجديدة للسلام، وإشراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة. وأعربوا، في هذا الصدد، عن أسفهم إزاء قيام الأمين العام بإدراج مثل هذه المفاهيم في التقرير، دون أي ولاية ممنوحة له من الجمعية العامة.

٩ - وأحاطت بعض الوفود علما بما قدمه ممثل الأمانة العامة من تفسيرات مفادها أن المحفل كان مناسبة نظمها الأمين العام للاحتفال بمرور خمسين سنة على إنشاء الأمم المتحدة، وأن المسائل التي أثيرت

في المحفل كانت جزءا من عملية غير رسمية من التأمل وتقييم الذات، تشمل عددا من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة في عالم اليوم، ولا تمثل مقررات للأمم المتحدة.

١٠ - وفيما يتعلق بمسألة الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، رحبت بعض الوفود بإعلان مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن افريقيا، وأشارت إلى أنها تمثل أداة تنفيذية لكل من البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات وخطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء افتقاد المبادرة الخاصة لمسائل رئيسية، مثل مسائل اللاجئين في افريقيا، والتدريب المهني، وانتشار الألغام، والبطالة. وأحاطت بعض الوفود علما بما قدمه ممثل الأمانة العامة من تفسيرات مؤداها أن المبادرة الخاصة لا تتضمن جميع مجالات الأولوية، بل تتضمن عددا من المجالات المحددة يمكن فيه للعديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بعمل مشترك و/أو منسق.

١١ - وأكدت وفود أخرى على ضرورة بذل جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة جهدا متماسكا منسقا عند تنفيذ المبادرة الخاصة. ورحب عدد من الوفود باشتراك مجتمع المانحين، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، اشتراكا نشطا في المبادرة الخاصة؛ وأكد أولئك الأعضاء، في ذلك الصدد، ضرورة القيام بعمل فوري ملموس.

١٢ - وفيما يتعلق بموضوع متابعة المؤتمرات الدولية، رحب الأعضاء بإنشاء فرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات التي تتركز أعمالها على المواضيع المترابطة الثلاثة المتمثلة في توفير الخدمات الأساسية للجميع (برئاسة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، والبيئة المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (حيث يقوم البنك الدولي بدور الوكالة الرائدة)، والعمالة ووسائل العيش المستدامة (حيث تقوم منظمة العمل الدولية بدور الوكالة الرائدة). وأعربت وفود أخرى عن أسفها إزاء عدم كفاية ما يولى من اهتمام لأهداف فرق العمل الثلاث هذه، أو لتحليل نتائج أعمالها حتى الآن. غير أن عددا من أعضاء اللجنة أعربوا عن قلقهم من الانخفاض الحاد في الموارد المالية اللازمة لمتابعة المؤتمرات الدولية الكبرى متابعة وافية. وأكد أعضاء آخرون على أهمية كفاءة استعمال الموارد الشحيحة المتاحة. وأشاروا إلى وجوب تعزيز الفاعلية وتحديد أولويات العمل.

١٣ - وفيما يتعلق بالمسألة ذاتها، كررت وفود عديدة الإعراب عن الأهمية المحورية لدور كل حكومة في تنسيق أنشطة متابعة المؤتمرات، التي يجب أن تستند إلى أولوياتها واستراتيجياتها الوطنية.

١٤ - وفيما يتعلق بمسألة إجراءات تقديم التقارير، شددت بعض الوفود على ضرورة عدم اتخاذ أي مقررات بصورة منفردة. وأكدت في هذا الصدد على وجوب بحث أي مقرر بشأن هذه المسألة في سياق الاستعراض العام لسياسة النشر.

١٥ - ورحبت بعض الوفود بالمعلومات المفصلة الواردة في التقرير بصدد ما تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من مساعدة إلى البلدان التي تطلبها استنادا إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، وطلبت إلى الأمانة العامة مواصلة تزويد اللجنة مستقبلا بمزيد من المعلومات عن هذه المسألة.

١٦ - وفيما يتعلق بمسألة المكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات، ذكر عدد من الوفود أن التقرير كان ينبغي أن يتعرض أيضا لمسألة "الطلب على المخدرات" كجزء من الأعمال الجارية للجنة التنسيق الإدارية في ذلك المجال. وردا على ذلك، أشارت بعض الوفود إلى ما قدمه ممثل الأمانة العامة من تفسيرات مفادها أن هذا الجانب من المشكلة يرد، في واقع الأمر، في الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، وسيرد على نحو واف في التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أبلغ اللجنة بأن مسألة التعاون الدولي ضد إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار فيها وتوزيعها بصورة غير مشروعة وما يتصل بذلك من أنشطة هي مسألة تحظى بالأولوية لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يبرهن عليه اختيار المسألة لتكون موضوع المناقشة خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٦.

١٧ - وفيما يتعلق بمسألة تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، دعا بعض الوفود إلى تعزيز نظام المنسقين المقيمين، على الصعيد القطري، وفقا لأحكام قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٢٠/٥٠، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وبخاصة فيما يتعلق بالإشارة إلى متابعة المؤتمرات الدولية الكبرى، وعمل فرق العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات. كما طلب بعض الوفود أن يتضمن التقرير مستقبلا مزيدا من المعلومات عن مذكرات الاستراتيجية القطرية.

١٨ - وفيما يتعلق بمسألة إمكانية الوصول إلى الموارد، أعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن الموارد تشح باطراد، وأنه يلزم لذلك أن تركز مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بدرجة أكبر على كيفية استغلال الموارد المتاحة الشحيحة استغلالا أفضل. ورأت وفود أخرى أن من الضروري، إذا ما أريد لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتمكن من تنفيذ برامج عملها بصورة فعالة، أن يكون بمقدورها أن تحصل على مستوى من الموارد المالية والبشرية يكون كافيا ومن الممكن التنبؤ به.

١٩ - وفيما يتعلق بالمسائل الإدارية، أعربت وفود عديدة عن اختلافها مع اقتراحات لجنة التنسيق الإدارية الداعية إلى تغيير تكوين لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأيد عدد من الوفود ما أعرب عنه تقرير لجنة التنسيق الإدارية من قلق إزاء الضرورة الملحة لاستعادة الشروط التنافسية لخدمة موظفي الفئة الفنية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لأجل تمكين المؤسسات من اجتذاب موظفين على أعلى مستوى من الكفاءة والاحتفاظ بهم. غير أن وفودا أخرى أعربت عن اعتقادها بأن شروط خدمة الموظفين الحالية كافية، وبوجوب تقديم أدلة على وجود صعوبات في توظيف الموظفين والاحتفاظ بهم قبل تبرير أي زيادات.

٢٠ - وأعرب عدد من الوفود عن اتفاقه مع بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن مركز المرأة في أمانات منظومة الأمم المتحدة. وأكدت تلك الوفود على أهمية زيادة عدد المرشحات للتوظيف والترقية في جميع المستويات، وعلى أهمية توظيف وترقية النساء المؤهلات على أساس تنافسي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للفقرة ٣ من المادة ١٠١ من الميثاق.

## الاستنتاجات والتوصيات

٢١ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير الشامل السنوي الصادر عن لجنة التنسيق الإدارية وتقرير المجموعة التاسعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية. إلا أن اللجنة أكدت على ضرورة توفير الوثائق للجنة في توقيت يمكّنها من دراستها، وعلى ضرورة توفير معلومات أكثر عن إنجاز لجنة التنسيق الإدارية لأهدافها، لكي تتاح الفرصة لتقييم فاعليتها بصورة أفضل.

٢٢ - وأحاطت اللجنة علما بما بذله الأمين العام، بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية، من جهود لوضع "المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن افريقيا"، واستهلالها في مطلع عام ١٩٩٦. كما أعربت اللجنة عن أملها في أن تأخذ فرق العمل المشتركة بين الوكالات، التي أنشئت لضمان تحسين تنسيق متابعة المؤتمرات الدولية، في اعتبارها "المبادرة الخاصة" عند إنجازها لعملها.

٢٣ - وبعد أن أكدت اللجنة أهمية استمرار اهتمام الأمين العام بالجهود المتعلقة بتقديم المساعدة إلى البلدان التي تطلبها استنادا إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، طلبت مواصلة تزويدها بالمعلومات عن هذا الموضوع مستقبلا.

٢٤ - وأكدت اللجنة ضرورة تزويد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بما يكفي من الموارد لتنفيذ برامج عملها، كما شددت على التزام جميع الدول الأعضاء التزاما قانونيا بالوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل.

- - - - -